S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/224
14 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويوجز أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك التي تلت التقرير الأخير الذي قدمه سلفي والمؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1017). كما يوفر استعراضا مستكملا للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الفترة نفسها.

٢ - وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧، تولى السيد كاي إيدي (النرويج) مهامه كممثل خصي عَني وكمنسق لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وفي ٣ آذار/مارس، تولى السيد مانفريد سيتنر منصب مفوض قوة الشرطة الدولية.

ثانيا - أنشطة البعثة منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

قوة الشرطة الدولية

٣ - ظل قوام قوة الشرطة الدولية بالمستوى المأذون به البالغ ١ ٧٢١ عنصرا مع حدوث بعض التغييرات نتيجة لعملية تناوب بعض المراقبين من البعثة وإليها (انظر المرفق). وتمارس القوة عملها من ٥٤ موقعا موزعة على ١٤ مقاطعة و ٣ مناطق. وبالنظر لزيادة حدة التوتر في موستار والقرار الذي اتخذه الممثل السامي في أعقابها بإنشاء مكتب إقليمي هناك، عيِّنت القوة منطقة موستار كمنطقة رابعة. وأدى هذا إلى كفالة تطابق مناطق قوة الشرطة مع مناطق الممثل الخاص مما يفضي بالتالي إلى زيادة تحسين تنسيق الأنشطة.

٤ - وظلت مراقبة أنشطة الشرطة في سائر أنحاء البلد تمثّل محور الاهتمام الرئيسي لقوة الشرطة الدولية. وثمة محور اهتمام رئيسي آخر وهو عودة اللاجئين إلى القرى الواقعة في منطقة الفصل. وشاركت قوة الشرطة الدولية، إلى جانب قوة تثبيت الاستقرار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الممثل السامي، في عدد من لجان الإسكان الدولية في تجهيز طلبات العودة إلى تلك المناطق. وتعيَّن على قوة الشرطة أن تُكرس موارد كبيرة للقرى التي يُعتزم العودة اليها وأسفرت الجهود التي بذلتها في عودة شرطة جمهورية صربسكا إلى هذه القرى.

170397 170397 97-07041

٥ - وفي الأيام التي سبقت ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، وهو اليوم الذي أعلِن فيه قرار هيئة التحكيم المنشأة بموجب المرفق الثاني من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، ارتفعت حدة التوتر في منطقة برتشكو. وعززت قوة الشرطة من وجودها في المنطقة قبل الإعلان عن قرار التحكيم وحصلت على موافقتي وزيري الداخلية في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا لمراقبة المظاهرات بغية منع نشوب أعمال العنف في أعقاب القرار المذكور. وسهّل هذا الترتيب إلى حد كبير ممارسة الكيانات لمهام الشرطة في المنطقة في أعقاب الإعلان عن قرار التحكيم ولم تقع حوادث تستحق الذكر.

٦ - واستمرت إعادة تشكيل الشرطة في الاتحاد. واتخذت أول قوة من قوات الشرطة الكانتونية موقعها في سراييفو في شباط/فبراير، وستنتشر قوة الشرطة الكانتونية الأخرى في مواقعها في نيسان/أبريل. وكانت عملية تأهيل وتدريب المجندين للعمل في الشرطة واسعة النطاق وناجحة. ونتيجة لتخفيض عدد أفراد الشرطة - يوجد في سراييفو لوحدها ما يقارب ٩٠٠ شرطي - لا يحتفظ في عداد القوة إلا بعناصر الشرطة المدربين تدريبا مهنيا.

٧ - وتم في كانون الثاني/يناير، بمساعدة كبيرة من قوة الشرطة الدولية، تنفيذ خطة لإقامة وزارة داخلية مدمجة للاتحاد. وقطعت عملية دمج الوزارتين المستقلتين السابقتين البوسنية والكرواتية شوطا كبيرا.

٨ - وفي جمهورية صربسكا قدمت وزارة الداخلية إلى قوة الشرطة الدولية، في ٣١ كانون الثاني/يناير، خطة لتحسين وإعادة تشكيل الشرطة وفق ما تطلبه نتائج المؤتمر الثاني لتنفيذ السلام المعقود في لندن في يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (مؤتمر لندن). وفي حين اشتملت الخطة على معظم جوانب مقترحات إعادة التشكيل التي أوصت بها قوة الشرطة الدولية، فإن الخطة لا تتوخى نشر أسماء أفراد الشرطة المحتملين، بسبب ما تعتبره جمهورية صربسكا سرا من "أسرار الدولة". ويعمل موظفو قوة الشرطة الدولية على تشجيع سلطات جمهورية صربسكا على استدراك هذا النقص.

٩ - وتُعقد حاليا في أيرلندا، في منتصف آذار/مارس، دورة لحماية كبار المسؤولين وهي دورة وضعتها الشرطة الأيرلندية بناء على طلب قوة الشرطة الدولية لفائدة مجموعة من أفراد الشرطة المنتمين إلى أصول عرقية متعددة من الاتحاد ومن جمهورية صربسكا سيكونون مسؤولين عن حماية أعضاء مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك. وهذه هي أول دورة تدريبية من نوعها يشارك فيها أفراد شرطة من كلا الكيانين.

١٠ - وفي شباط/فبراير، وفي أعقاب أعمال العنف التي حدثت خلال زيارة مجموعة من المسلمين البوسنيين إلى إحدى المقابر في موستار الغربية، أجرت قوة الشرطة الدولية أول تحقيق لها في انتهاك الشرطة المحلية لحقوق الإنسان. ويُوثق التقرير الذي أعدته قوة الشرطة الدولية الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها الشرطة الكرواتية البوسنية، كما يوثق الممارسات التي اتبعتها الشرطة التابعة لكلا الجانبين والتي لا تتفق مع القواعد المهنية. وقد رفِع هذا التقرير إلى الممثل السامي الذي أصدر في إثره سلسلة من المطالب دعا فيها المسؤولين الوطنيين والمحليين إلى تنفيذها (S/1997/201). كما أبلغت النتائج الرئيسية التي توصل اليها تقرير قوة الشرطة إلى مجلس الأمن (S/1997/204) الذي أعرب في بيان رئاسي أصدره في ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/12)، في جملة أمور، عن تأييده التام للنتائج التي استخلصها مكتب الممثل السامي من التقرير وطالب بأن تقوم السلطات المسؤولة، ولا سيما في موستار الغربية، على الفور بتنفيذ النتائج ذات الصلة.

١١ - وفي مؤتمر التنفيذ الخاص ببرتشكو المعقود في فيينا يومي ٦ و ٧ آذار/مارس، قدم ممثلي الخاص مقترحات متعلقة بالمراقبة الدولية لممارسات الشرطة في برتشكو. وتأخذ هذه المقترحات في الاعتبار الطلبات الواردة في قرار التحكيم بتصعيد عمليات المراقبة التي تقوم بها قوة الشرطة في برتشكو وإعادة تشكيل تلك القوة وإعادة تدريبها إلى حد يتجاوز بكثير المستويات التي جرت في أجزاء أخرى من البلد. وتنص المقترحات، التي أيدها المؤتمر، على تنسيب مراقب واحد تابع لقوة الشرطة الدولية لكل دورية من دوريات الشرطة ليكون معها في أثناء أدائها لعملها في منطقة اختصاصها، كما تنص على الشروع بسرعة بإعادة تشكيل الشرطة وتدريبها على أنشطة حقوق الإنسان. ويتطلب تنفيذ المقترحات نشر ١٨٦ مراقبا إضافيا من مراقبي قوات الشرطة الدولية بالإضافة إلى ١١ من الموظفين المدنيين.

١٢ - وينبغي التذكير بأن نتائج مؤتمر لندن قد أناطت بقوة الشرطة الدولية مسؤوليات إضافية تتصل بالتحقيق فيما ترتكبه قوات الشرطة المحلية من إساءات لحقوق الإنسان. وأيد مجلس الأمن هذه المهام الإضافية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في قراره ١٠٨٨ (١٩٩٦). وقد أشار سلفي في تقريره المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1017) إلى أنه سيقدم مقترحات تتعلق بزيادة قوام قوة الشرطة الدولية بعد أن يكون مفوض قوة الشرطة قد قيَّم آثار الطلبات المقدمة من مؤتمر لندن.

١٣ - وقد أجرى مفوض قوة الشرطة الدولية تقييما مستفيضا قرر فيه الآن أن الاضطلاع بالمهام الإضافية والحالية المتصلة بالتحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان، ومراقبة الشرطة المحلية، وتعزيز تدريب الشرطة، وإعادة تشكيل الشرطة، ووضع مبادئ توجيهية للمبادئ الديمقراطية، على نحو مرض، يقتضي حتما أن تتحول قوة الشرطة الدولية من قوة شرطة تقوم بمهام عمومية أساسا إلى قوة شرطة مزودة بعدد كبير من خبراء الشرطة في ميادين متخصصة. غير أنه سيظل من الضروري أن تحافظ قوة الشرطة الدولية على وجود كاف للمراقبة في سائر أرجاء البلد لتوفير مراقبة للأنشطة الميدانية اللازمة لمنع انتهاكات المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية لعمل الشرطة. كما سيظل من الضروري أن تواصل قوة الشرطة

الدولية مراقبة الأماكن الرئيسية مثل موستار ومناطق إعادة الاستيطان الموجودة في منطقة الفصل وغيرها من المناطق التي لا تزال تسود فيها درجة عالية من التوتر.

١٤ - ولقد بدأت قوة الشرطة الدولية بالفعل عملية لدمج موظفيها عن طريق إلغاء بعض المخافر والاستعاضة عنها بأفرقة أصغر في المجتمعات المحلية التي لا توجد فيها مشاكل تقتضي تدخل الشرطة إلا نادرا. ولكن تقييم مفوض الشرطة، حتى مع هذه التحسينات الإدارية، يرى أن من الضروري توفير ١٢٠ فردا إضافيا إذا أريد أن يكون لدى قوة الشرطة الدولية من الأفراد ما يكفي لتنفيذ الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان والتدريب وإعادة التشكيل من ولايتها، وإذا ما أريد لقدرتها على المراقبة ألا تهبط دون المستويات المقبولة.

الشؤون المدنية

١٥ - يعمل ما مجموعه ٤٩ من موظفي الشؤون المدنية في المقر الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والمقار الإقليمية الأربعة (سراييفو وبانيا لوكا وموستار وتوزلا) وفي مكتب الاتصال في بالي. وتنتشر مكاتب المقاطعات في سائر المناطق الأربعة بحيث يكون تواجدها في الميدان على أوسع نطاق ممكن.

١٦ - وتُوفر جميع مكونات الشؤون المدنية الدعم لقوة الشرطة الدولية، وتحلل الأحداث والاتجاهات السياسية المحلية وتُبَلِّغ عنها، وتتيح المساعي الحميدة من أجل بناء الثقة وحل المشاكل على الصعيد المحلي.

١٧ - ومن أحدث ما قام به موظفو الشؤون المدنية من مهام خاصة في الآونة الأخيرة الانتشار في منطقة برتشكو خلال الإعلان عن قرار التحكيم، ومساعدة قوة الشرطة الدولية في إجراء التحقيقات في سائر أنحاء البوسنة والهرسك، ومساعدة مكتب الممثل السامي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تخفيف حدة التوتر في منطقة الفصل وحول منطقة توزلا، وتعزيز التعاون الدولي في موستار. كما واصل موظفو الشؤون المدنية العمل كنقطة اتصال أولية للمعرفة المحلية وكمصادر مرجعية لأعضاء مكتب الممثل السامي وقوة تثبيت الاستقرار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية.

مركز الأعمال المتعلقة بالألغام

١٨ - تضمنت استنتاجات مؤتمر لندن التزاما من جانب سلطات البوسنة والهرسك بأن تتولى المسؤولية عن تنظيم عمليات إزالة الألغام المدنية والقيام، بمساعدة مركز الأعمال المتعلقة بالألغام بإنشاء لجنة للبوسنة والهرسك معنية بإزالة الألغام على أساس التمثيل التام بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وكان الهدف من اللجنة توجيه الموارد إلى الكيانين من أجل عمليات إزالة الألغام؛ وتشغيل قاعدة بيانات مركزية ومنشأة لرسم الخرائط؛ ووضع المعايير اللازمة لعمليات إزالة الألغام وتنسيق مشاريع إزالة الألغام التي تعبر

خط الحدود المشترك بين الكيانين. ورغم أن مجلس الوزراء أنشأ فريقا عاملا لتقديم مقترحات تتعلق بإنشاء اللجنة، فإنه لم يتخذ بعد إجراء بشأن توصيات هذا الفريق.

١٩ - وبالاضافة إلى تشجيع السلطات على إنشاء اللجنة ومساعدتها في ذلك، اتخذ مركز الأعمال المتعلقة بالألغام مبادرات لمعالجة المشاكل التي أخرت تنفيذ خطة الأعمال المتعلقة بالألغام في عام ١٩٩٦. ويتوقع أن تبدأ المكاتب الإقليمية التابعة للمركز، إلى جانب المكاتب التي أنشأها الكيانان، في العمل قبل نهاية آذار/مارس.

٢٠ - ويواصل المركز تقديم المساعدة إلى اللجنة الأوروبية، والبنك الدولي، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية في برامجها لإزالة الألغام. وأقيمت أواصر اتصال وثيقة مع قوة تثبيت الاستقرار، التي وفرت ضابط اتصال للمركز. وستنقل القوة خلية التوعية بالألغام التابعة لها في زغرب إلى مكتب المركز في سراييفو وسيوفر كل من شعبها المتعددة الجنسيات ضباط اتصال إلى المركز لتسهيل تدفق المعلومات وتحليلها.

٢١ - ويتوقع أن يعمل قرابة ١ ٠٠٠ من أفراد إزالة الألغام في برامج يتولى المركز تنسيقها بحلول ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧. وهذا الرقم أقل بكثير من الرقم المستهدف البالغ ٢ ٠٠٠ فرد الذي حدد في النداء الموحد الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ولذلك هناك حاجة ماسة إلى المزيد من التبرعات للتدريب واستخدام عدد إضافي من أفراد إزالة الألغام وإتاحة استمرار البرامج القائمة إلى ما بعد ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧، عندما تستنفد الأموال المتاحة.

وحدة الصندوق الاستئماني

٢٢ - تواصل وحدة الصندوق الاستئماني، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤) ونقلت إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من مكتب المنسق الخاص لسراييفو في عام ١٩٩٦، رصد ٥٢ مشروعا جاريا في سراييفو أوشك العديد منها على الانجاز. وتتولى الوحدة أيضا إدارة صندوق المشاريع السريعة الأثر الذي يمول أكثر من ٤٠ مشروعا صغيرا في سراييفو. ومن بين المبالغ التي أودعت في الصندوق منذ عام ١٩٩٤ وقدرها ٢٠,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مازال هناك مبلغ ٢,٥ مليون دولار غير ملتزم به وتجري حاليا برمجته لدعم وكالات الأمم المتحدة المشتركة في عملية تعمير سراييفو.

ثالثا - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٣ - وضعت الصيغة النهائية لإطار التعاون القطري للبوسنة والهرسك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويغطي إطار التعاون هذا ثلاثة مجالات رئيسية: تنمية المناطق من

أجل بناء القدرات على صعيد المجتمع المحلي بهدف تشجيع الاستخدام الفعال للموارد المخصصة للتشييد والتنمية؛ وتقديم الدعم لبرامج التعمير الوطنية للتنمية البشرية المستدامة؛ وتقديم الدعم الاستشاري في مجال السياسة العامة على مختلف مستويات صنع القرار. ويضطلع البرنامج الإنمائي حاليا بمجموعة من المشاريع في المجالات المذكورة أعلاه بما في ذلك مشاريع تنمية المناطق/المجتمعات المحلية في شمال غرب البوسنة والهرسك ومشروع يشجع التعاون المباشر بين البلديات والأقاليم البوسنية والإيطالية. وهناك أيضا مشاريع جارية في قطاعات الصحة والتعليم والعمالة والزراعة، ويقدم الدعم الاستشاري في مجال السياسة العامة من أجل إعداد استراتيجية انتقالية متوسطة الأجل وطويلة الأجل. ويجري كذلك تقديم الدعم للسلطة القضائية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٢٤ - تقيم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) شراكة مع مجلس أوروبا، وإدارة الولايات المتحدة لخدمات الإعلام، والاتحاد الدولي للمدارس المتحدة ورابطة المدرسين الأمريكية من أجل وضع برامج للتربية المدنية في مدارس الاتحاد. وهي أيضا بصدد إعداد مشاريع لإصلاح المدارس في موهورتشي وسانسكي موست وبيهاتش. وبالاضافة إلى ذلك، أتمت اليونسكو بعثة ثانية مخصصة لاستعراض النظام التعليمي في جمهورية صربسكا وتقوم، بالتعاون مع الفريق الدولي للإدارة، بمساعدة السلطات على تحديد الأولويات، في مجال تعمير المدارس، لمجتمع المانحين الدولي. وفي ميدان التراث الثقافي، تعد اليونسكو خطة اصلاح بالمدينة القديمة في موستار.

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٢٥ - نظم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ثلاث بعثات للمقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان إلى جمهورية صربسكا وإلى البوسنة الوسطى وإلى منطقة موستار. وأولي اهتمام خاص لتعزيز حكم القانون، وحق العودة، وحالة المجموعات الضعيفة، والتمييز القائم على أسس دينية وإثنية وسياسية. ويقدم المكتب أيضا الدعم الإداري والتقني لخبير الأمم المتحدة المعني بشؤون الأشخاص المفقودين.

٢٦ - ويشارك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين وكالات حقوق الإنسان، وخاصة في عمل المجلس التوجيهي للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان تحت إشراف الممثل السامي. ويشرف خبراء في مجال حقوق الإنسان من المكتب على مشروع لرصد المحاكمات ويشاركون في الجهود المبذولة من أجل بناء المؤسسات والمبادرات الرامية إلى تعزيز حكم القانون. وأقيمت علاقات تعاون وثيق مع أمين المظالم الاتحادي وجرى الاضطلاع بمهمات مشتركة معه. ويواصل المكتب توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للمراقبين التابعين لقوة الشرطة الدولية.

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

٢٧ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الفترة المستعرضة، تنفيذ المرفق ٧ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وتتركز الجهود بالخصوص على إعداد وثيقة عمل تتعلق بإعادة

اللاجئين والمشردين الى الوطن والعودة الى البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٧. والمقصود من الوثيقة المساهمة في المناقشات التي تدور في الاجتماعات الاستشارية المعنية بالإعادة إلى البوسنة والهرسك والتي ستعقد بجنيف في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، وتتضمن الوثيقة مجموعة من الافتراضات والمعلومات المتعلقة بتخطيط المفوضية لعملية العودة. وستشكل الوثيقة، بعد أن توضع في صيغتها النهائية في أوائل نيسان/أبريل، بالتشاور مع سلطات الكيانين، والدول المضيفة والمنظمات المعنية، الأساس لعمل المفوضية في السنة القادمة وستعدل حسب الاقتضاء لكي تعكس تطور الحالة في الميدان. كما ستشكل جزءا من خطة العمل من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين والمشردين في المنطقة بأكملها، بما في ذلك كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وستتضمن الخطة الإقليمية مجموعة من الحلول، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن والعودة إلى الديار الأصلية، والترحيل الطوعي، والإدماج في المجتمع المحلي فضلا عن إعادة التوطين في الخارج.

٢٨ - وتمنح الوثيقة المتعلقة بالبوسنة والهرسك الأولوية لعملية الإعادة إلى الوطن من الخارج وعودة المشردين إلى مناطق الأغلبية (أي عودة المسلمين البوسنيين إلى المناطق من الاتحاد التي يديرها حاليا البشناق، وعودة الكروات البوسنيين إلى المناطق من الاتحاد التي يديرها حاليا الكروات البوسنيون، وعودة الصرب البوسنيين إلى جمهورية صربسكا). بيد أن من المتوقع أن تواصل المفوضية بذل الجهود لتسهيل عودة المشردين داخل البلد إلى أماكن سكناهم السابقة في المناطق من الكيانين حيث لا يشكلون جزءا من الأغلبية. وسيتواصل تنفيذ إجراءات العودة إلى المنطقة الفاصلة كما ستوضع عملية للعودة إلى برتشكو إثر قرار هيئة التحكيم بشأن النزاع حول الحدود بين الكيانين في منطقة برتشكو.

٢٩ - وقد بدأت جميع تدابير بناء الثقة في عام ١٩٩٦، مثل خدمات الحافلة بين الكيانين، واجتماعات الأفرقة العاملة المحلية المعنية بالعودة وستتواصل أيضا زيارات التقييم التي يقوم بها المشردون إلى مناطق ديارهم الأصلية.

٣٠ - وبالنظر إلى الحاجة الكبيرة إلى جمع كل المعلومات المتصلة بالإعادة إلى الوطن والعودة في مكان واحد وإتاحتها بسهولة إلى بلدان اللجوء، والسلطات المحلية، واللاجئين، والمشردين، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها، فإن المفوضية بصدد إنشاء مركز للمعلومات في سراييفو بشأن الإعادة إلى الوطن سراييفو سيبدأ العمل قبل نهاية آذار/مارس. وسيؤدي المركز دور غرفة المقاصة لتبادل المعلومات لضمان تخطيط الإعادة إلى الوطن مع المراعاة الواجبة للقدرة على الإيواء، وجهود التعمير الجارية، وتوفر الهياكل الأساسية فضلا عن العوامل الأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان التي تؤثر على عملية الإعادة إلى الوطن.

البنك الدولي

٣١ - زاد البنك الدولي من مساعدته إلى البوسنة والهرسك لتمويل مشاريع التعمير الاقتصادي العاجلة. وتمت الموافقة على مشاريع جديدة لإعادة بناء المستشفيات وتمويل المشاريع التجارية الجديدة الصغيرة،

وتأمين استثمارات المستثمرين الأجانب ضد المخاطر غير التجارية. كما أنجز البنك الدولي إعداد مشاريع ترمي إلى إعادة تنشيط قطاع الغابات وصناعة تجهيز الأخشاب والصناعات التي تدعم تعمير المدارس. وفي نهاية عام ١٩٩٦، كان البنك الدولي قد وافق على ١٦ مشروعا طارئا للتعمير للبوسنة والهرسك، والتزم بحوالي ٣٥٨ مليون دولار من الأموال التساهلية، تم تسديد أكثر من ٢٠٠ مليون دولار منها بالفعل من أجل التعمير ودعم ميزان المدفوعات.

٣٢ - وبالنسبة لعام ١٩٩٧، يعتزم البنك الدولي مواصلة مساعدته النشطة التي ترمي إلى مواصلة التعمير الاقتصادي، ودعم عودة اللاجئين، وبناء المؤسسات اللازمة للنمو الاقتصادي ومساعدة البوسنة والهرسك في مرحلتها الانتقالية نحو الاقتصاد السوقي. وهناك مشاريع مدرجة على جدول أعمال البنك الدولي الخاص بالدعم من شأنها أن تعيد تشكيل هياكل المصارف والمؤسسات وتحويلها إلى القطاع الخاص وإنشاء هياكل مالية عامة قابلة للاستمرار إلى جانب مشاريع التعمير في قطاعات الطاقة الكهربائية والنقل والغاز. وستفيد جميع هذه المشاريع كلا الكيانين. كما يقوم البنك بإعداد عملية للتعمير تستهدف جمهورية صربسكا بوجه خاص من أجل إعادة بناء المساكن والهياكل الأساسية للمياه والطاقة الكهربائية، ولدعم المزارع الصغيرة.

برنامج الأغذية العالمي

٣٣ - شرع برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ استراتيجيته الجديدة لبرنامج المعونة الغذائية للبوسنة والهرسك التي تستهدف أضعف أفراد المجتمع وتكفل تلقيهم المعونة الغذائية التي يحتاجون إليها. وفي ضوء تحسن الأحوال بالنسبة لكثير من السكان، يضطلع بإعادة تقييم قوائم المستفيدين بالتعاون مع السلطات المحلية المختصة. ونتيجة لعملية إعادة التقييم هذه وإعادة تصنيف المستفيدين، سيتم تخفيض القائمة من أكثر من مليوني شخص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى حوالي ١,٧ مليون في هذا الشهر. ومع استمرار عملية إعادة التقييم، سينخفض هذا الرقم أكثر من ذلك. وبالاضافة إلى ذلك، يرمي برنامج الأغذية العالمي إلى تشجيع المستفيدين وتمكينهم من الاستغناء عن الصدقات الغذائية المباشرة. ويجري تقييم الأنشطة الصغيرة في الأجل القصير التي يمكن دعمها بسلع المعونة الغذائية لتوليد العمالة وتشجيع الاكتفاء الذاتي.

٣٤ - كما قدم برنامج الأغذية العالمي بنودا غذائية تكميلية لأكثر من ٠٠٠ ١١٢ من المستضعفين في جميع أنحاء البلد. وستستمر هذه البرامج حتى نهاية الشتاء.

منظمة الصحة العالمية

٣٥ - شرعت منظمة الصحة العالمية في عدة أنشطة صحية ترمي إلى المصالحة بين مختلف الجاليات. وشرعت مجموعات مهنية صحية، بإرشاد وتشجيع منظمة الصحة العالمية في اللقاء ببعضها لمعالجة اهتمامات صحية محددة. وما فتئت السلطات الصحية على مختلف المستويات تجري مناقشات بشأن الآليات الصحة الرسمية التي قد تحسن تقديم الخدمات الصحية إلى سائر السكان. وعلى أعلى المستويات،

يجري تفصيل هذه الآليات في الخطط الاستراتيجية للكيانات الرامية إلى اصلاح وتعمير الشبكات الصحية. وهناك مشاريع قوانين صحية شاملة، تستند إلى مبادئ دواء الأسرة، على وشك الانجاز.

٣٦ - وواصلت منظمة الصحة العالمية تنسيق القطاع الصحي ومراقبة الحالة الصحية. ويقدم الإرشاد الصحي العام إلى السلطات المحلية. ويتلقى العمال الصحيون في مختلف القطاعات الفرعية التدريب والدعم. وتستمر برامج إعادة التأهيل البدني والعقلي من خلال نماذج إعادة التأهيل القائمة في المجتمعات المحلية.

رابعا - ملاحظات

٣٧ - انسحبت قوة التنفيذ بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي أثناء فترة التقرير وقد أنشئت ونشرت مكانها - وبوصفها خلفها القانوني - قوة تثبيت الاستقرار. وتعتبر هذه القوة حاليا الضامن الرئيسي للسلام الهش القائم حاليا في البوسنة والهرسك. وهناك تهديدان رئيسيان لذلك السلام الهش: ويتمثل أحدهما في استمرار الخلاف بين شركاء الاتحاد ويتمثل الآخر في الخلاف بين الكيانات داخل المؤسسات المشتركة.

٣٨ - ولا تزال السلطات في البوسنة والهرسك، يساعدها المجتمع الدولي، في الأشهر الثلاثة الأولى من فترة "الاستقرار" أو "الاندماج" . وعلى الرغم من تحقيق تقدم يدعو للاعجاب في بعض المجالات، ولا سيما في مجال إنشاء المؤسسات المشتركة وفقا لدستور البوسنة والهرسك، فلا يزال التقدم في مجالات أخرى بطيئا على نحو خطير. وعلى الأرض، لا تزال التوترات بين مختلف الجاليات العرقية، على النحو الذي تجلى في العنف الذي اندلع فجأة عندما حاول المشردون العودة إلى منازلهم. وليست أحداث ١٠ شباط/فبراير في موستار إلا آخر مثال على التحديات الخطيرة للتصميم الجماعي للمجتمع الدولي. ويجب مواجهة هذه التحديات إذا أريد للمؤسسات المشتركة ومؤسسات الاتحاد أن تكون قادرة على العمل بالايمان الضروري والثقة المشتركة.

٣٩ - ومن المجالات التي تحظى بأهمية كبرى للأمم المتحدة، التعاون مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ - لا يزال أربعة من الموقعين الخمسة على المرفق ١ ألف من اتفاق السلام لم يمتثلوا بعد لتعهداتهم الأساسية الواردة في الاتفاق. وليس بوسعي إلا أن أكرر اعتقادي الراسخ بأنه لن يكون هناك سلام حقيقي في البوسنة والهرسك دون العدل. ولا يمكن للمصالحة أن تترسخ إذا كان الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم لا توصف قادرين على التنقل علنا والعيش دون معاقبة في المجتمع. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لهذه المسألة.

٤٠ - ويضع قرار التحكيم الخاص ببركو، الذي صدر في ١٤ شباط/فبراير، التزامات على سلطات جمهورية صربسكا بوجه خاص التي لا تزال حتى الآن تمانع في تنفيذها في أنحاء أخرى من الكيان. وتتصل

هذه الالتزامات بحرية التنقل، وعودة اللاجئين، واعادة تشكيل هياكل الشرطة. وإذا ما وافق مجلس الأمن على قيام قوة الشرطة الدولية بالاضطلاع بأعمال الشرطة الدولية التي اقترحها مؤتمر بركو للتنفيذ المعقود في فيينا، فستكون هناك حاجة إلى الموارد الاضافية المذكورة في الفقرة ١١. ولذلك، فإني أوصي بأن يوافق المجلس على الزيادة المقترحة في القوام المأذون به لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بـ ١٨٦ شرطيا و ١١ موظفا مدنيا.

٤١ - إلا أنه لا بد لي من أن أحذر، من أن تنفيذ الدور الذي اقترح أن تقوم به قوة الشرطة الدولية في منطقة بركو سيحتاج إلى التعاون الوثيق مع قوة تثبيت الاستقرار. وتتمثل المهمة الرئيسية لقوة الشرطة الدولية في تشكيل قوات شرطة محلية تمثل مصالح جميع السكان في المنطقة، بغض النظر عن انتمائهم العرقي. وتظل قوة الشرطة الدولية قوة غير مسلحة، ليس لها سلطة الاعتقال. وستحتاج بصفتها هذه إلى الدعم المنسق والمستمر من المجتمع الدولي لكفالة قيام جميع الأطراف بدورهم في بلوغ أهداف قرار التحكيم. ويمكن تدريب أفراد الشرطة المحلية، ومراقبة أنشطتهم وتزويدهم بالتوجيه. بيد أن نجاح خطة الشرطة لبركو تتوقف في نهاية المطاف، وكذلك الحالة في موستار، على السلطات على الأرض وعلى تصميم المجتمع الدولي على رؤية هذه السلطات تحترم التزاماتها.

٤٢ - وفي القرار ١٠٨٨ (١٩٩٦)، أقر مجلس الأمن مهام التحقيق الإضافية لقوة الشرطة الدولية في مجال حقوق الانسان التي ثبتت فائدتها في متابعة أحداث يوم ١٠ شباط/فبراير في موستار. وقد قرر مفوض قوة الشرطة الدولية على النحو المبين في الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه، أن هذه المهام الاضافية تتطلب تعزيز القوة بـ ١٢٠ من أفراد الشرطة. وبالتالي، فإني أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في الإذن بهذه الزيادة التي من شأنها أن تمكن القوة من الاضطلاع بولايتها الموسعة في مجال حقوق الإنسان دون تقويض قدرتها على القيام بمهامها الأساسية في مجال المراقبة في جميع أنحاء البلد.

٤٣ - وستعمم الآثار المالية المترتبة على الزيادات الموصى بها لـ ٣٠٦ أفراد في قوام قوة الشرطة الدولية و ١١ موظفا مدنيا، في إضافة لهذا التقرير.

٤٤ - وختاما، أود أن أشيد بممثلي الخاص السابق السيد س. إقبال رضا، وبمفوض قوة الشرطة الدولية السابق، السيد بيتر فيتزجيرالد لمساهمتهما المخلصة في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أثناء السنة الأولى من عملها. كما أود أن أشيد بالعديد من النساء والرجال القديرين من موظفيهما لعملهم المخلص في مساهمة الأمم المتحدة الرائدة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإقامة سلم دائم في البوسنة والهرسك.

تكوين قوة الشرطة الدولية في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧*

الاتحاد الروسي	٣٧
الأرجنتين	٣٩
الأردن	٩٠
اسبانيا	٤٧
استونيا	٩
ألمانيا	١٥١
أوكرانيا	٣٣
أيرلندا	٣١
باكستان	١٢٧
البرتغال	٥٠
بلغاريا	٤٨
بنغلاديش	٢١
بولندا	٢٤
تركيا	٢٦
الدانمرك	٣٧
السنغال	٥١
السويد	٣٩
سويسرا	٢
غانا	٨٩
فرنسا	٩٩
فنلندا	١٢
كندا	٥
ماليزيا	٨
مصر	٢٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النمسا	٢٤
نيبال	١٣٧
نيجيريا	١٦
الهند	٨٠
هنغاريا	٣١
هولندا	٥١
الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٠
اليونان	٥
المجموع	١ ٦٠٥

* قد يختلف عدد مراقبي الشرطة المدنية تبعا لعمليات التناوب.